

## الإجتماع الإقليمي لمنظمات المجتمع المدني حول التنمية المستدامة في المنطقة العربية

(بيروت 22 و 23 نيسان/أبريل 2018)

واقع التنمية في المنطقة العربية: التحديات والتوصيات

الوثيقة الختامية

### مقدمة عامة

في وقت كان لا يزال العمل فيه قائماً على تحقيق أهداف الألفية، شهد العالم أزمات اقتصادية ومالية غير مسبوقة منذ زمن، وارتفاعاً في نسب اللامساواة والفقر، بالإضافة إلى مخاطر كثيرة متعلقة بالموارد الطبيعية والتغيرات المناخية. وقد شهد العالم العربي بشكل خاص، منذ نهاية عام 2010، حراكاً سياسياً شعبياً انطلق أساساً من الحاجة لإحقاق العدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية وتوفير الكرامة والحقوق السياسية والشخصية وإنهاء القمع.

منذ بداية النقاشات حول أجندة 2030 للتنمية المستدامة، شاركت منظمات المجتمع المدني وشبكاتة الإقليمية والوطنية ومن بينها شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في العديد من المبادرات الإقليمية والدولية، وبالشراكة مع مختلف الجهات مثل منظومة الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وجامعة الدول العربية والمنظمات غير الحكومية العربية، سعياً نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحديد أولويات المنطقة العربية بالإضافة إلى إشراك المجتمع المدني العربي في عملية التنمية. فقد أوصت هذه المنتديات بضرورة أن تنطلق أجندة 2030 من مقاربة حقوقية وأن تضع العدالة الاجتماعية والمساواة في صلبها، وأن تلتفت إلى المعوقات الهيكلية في الأنظمة الاقتصادية والتجارية العالمية. كما دعت الى اعتبار البعدين السياسي والثقافي مكونين اساسيين في مفهوم التنمية البشرية المستدامة أسوة بالابعد الاخرى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

لا تزال المنطقة العربية تواجه تحديات كبيرة للنهوض بالتنمية، منها ما هو مرتبط بالوضع العالمي وموازن القوى في الاقتصاد السياسي العالمي، ومنها ما يرتبط بالعلاقات الإقليمية أو بطبيعة الأنظمة العربية الغنائمية واقتصاداتها الريعية، وفساد الحوكمة. هذا بالإضافة إلى الأزمات والنزاعات المسلحة والإحتلال وعدم الاستقرار السياسي. وقد انعقد المنتدى الإقليمي لعام 2018 بمبادرة من المنظمات التالية: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث كوثر، الاتحاد العربي للنقابات، المنظمة الدولية للأشخاص المعوقين، والشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات، والشبكة العربية للتنمية والبيئة، والتحالف الدولي للموئل، ينظم المنتدى الإقليمي لمنظمات المجتمع المدني حول "التنمية المستدامة في المنطقة العربية" بالشراكة مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، وحضره مجموعة من منظمات المجتمع المدني، كمحطة أساسية للتحضير للمنتدى العربي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة، الذي تشارك فيه الحكومات العربية وجامعة الدول العربية ومنظومة الامم المتحدة في المنطقة العربية.

### تحديات المنطقة العربية

ليست الحروب والنزاعات أمراً حديث النشأة أو طارئاً في المنطقة العربية. فالمنطقة لا زالت تشهد الاستعمار الأطول مدة في التاريخ الحديث، اي الاحتلال الاسرائيلي لأرض فلسطين، والذي لا زال ينتهج سياسات توسعية ويستمر بحرقه لحقوق الانسان والقانون الدولي. ويشكل هذا الاستعمار عبر سياسات الفصل العنصري والحصار التي يعتمدها وعبر زعزعة السلم والإستقرار انتهاكاً واضحاً لحق الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة بالتنمية. ومن ناحية أخرى، ما لبثت أن صنفت بعض دول المنطقة في مرحلة "ما بعد النزاع" (حسب مفردات الامم المتحدة)، حتى شهدت من جديد بعد عام 2011 أزمات جديدة تسببت بكوارث إنسانية

وعادت بنتائج مدمرة على البلدان والشعوب وعلى التنمية. انطلاقاً من هنا، فإن وجهة نظرنا تقول انه لا يمكن التعامل مع الأزمات والحروب وقضايا السلم والإستقرار في المنطقة العربية من منظور تقليدي يعتبر هذه الأزمات قائمة بنفسها وعبارة عن نزاعات منفصلة عن الأنظمة الاقتصادية-الاجتماعية والثقافية والعالمية التي غذتها أو أنتجتها، كما لا يمكن فصلها عن العوامل والديناميات الداخلية أيضاً. لذلك فإنه من الضروري اليوم إعادة النظر في نماذج الأنظمة التي تم اعتمادها في المنطقة العربية، أو التي سوف تعتمد في المستقبل، والتفكير بشكل جدي بنماذج سياسية واقتصادية جديدة وبإعادة ترتيب لعلاقاتها مع محيطها والنظام العالمي، لاسيما في تلك الدول التي تطرح فيها مشاريع اعادة البناء والاعمار التي تحمل معها مخاطر اعادة انتاج المشكلات والازمات السابقة نفسها، ان لم يكن ما هو اكثر خطورة.

إن المنطقة العربية تشهد اليوم تحول اقتصاداتها إلى اقتصادات حرب، بما يعنيه ذلك من ازدياد في الإنفاق على التسلح، وإعادة هيكلة للأولويات الوطنية، وتضييق على حريات المواطنين وحقوقهم. وذلك يشمل، بشكل أو بآخر، الدول التي قد لا تشهد أزمات ونزاعات مسلحة بالمعنى المباشر ولكن تعيش هاجس الدخول في أزمات المنطقة. وهذه الأزمات تحد بشكل كبير من قدرة الدول على توسيع الإقتصاد وتدفعها بالتالي اعتماد سياسات تقشفية على حساب الاولويات الاجتماعية والتنمية. لذلك، من الضروري أن يتخذ النقاش في أجنده 2030 منحىً يبحث عن بدائل لسياسات التقشف تستطيع أن تحاكي الواقع الذي تعيشه الدول العربية، مع الأخذ بعين الإعتبار المقاربة الحقوقية للنموذج التنموي. وفي حين أظهر النموذج التنموي القديم المستوحى من النموذج النيوليبرالي التقليدي (structural adjustment programs) في اقتصادات بلدان المنطقة منذ عقود وصولاً الى ما بعد الربيع العربي، عدم استدامته وقدرته على تحقيق الرفاهية والاستقرار لشعوب المنطقة، يصبح من الضروري التفكير في نموذج جديد للتنظيم المجتمعي وللهايكل الاقتصادية والمؤسسات الدستورية والسياسية في مرحلة ما بعد الربيع العربي يمكن أن يحقق التنمية والسلام المستدام. وفي هذا الصدد لا يجوز ان تتحول عملية اعادة البناء والاعمار في الدول التي تكاد تكون قد دمرت بشكل كامل في نسيجها المجتمعي وعلاقاتها ومؤسساتها ومواردها، الى مجرد فرصة للعقود والاستثمار في مشاريع الانشاءات والبنى التحتية وتوفير متطلبات الاستثمار المربح للشركات العالمية العملاقة. ان هذه البلدان، بدءاً من سوريا الى العراق اليمن وليبيا والصومال (وهي الحالات الاكثر مأساوية) تحتاج اولاً الى تسوية سياسية حقيقية تراعي القانون الدولي ومبادئ حقوق الانسان، والى سياسات اقتصادية واجتماعية وترتيبات مؤسسية مبتكرة تضمن التنمية والسلام المستدام، وتعالج المشكلات والازمات السابقة انطلاقاً من منظومة الحقوق وتوفير كرامة الانسان.

لطالما ارتكز النموذج التنموي في المنطقة العربية على الإستثمار الخارجي، دون اي تقييم نقدي لأهدافه أو مصادره، ودون الأخذ بعين الاعتبار قضايا العدالة الاجتماعية والفئات المهمشة. وقد ترافق ذلك مع أنظمة غنائمية ريعية ذات اقتصادات غير منتجة وتفنقر إلى آليات إعادة توزيع الثروات ونظم الحماية الاجتماعية. فقد اعتمدت نماذج نمو مرتكزة على الاستيراد بدلاً من الإنتاج وتوسيع الإقتصاد، بالإضافة إلى تحرير التجارة والخصخصة والإقتراض الذي لا زال يشترط في جوهره على مبادئ "توافق واشنطن". وقد بقيت التجارة لعقود تعتمد منطق التحرير من أجل التحرير دون أي مقارنة تنموية وحقوقية، أي تعطي أفضلية وحماية للمستثمر الأجنبي على حساب الأولويات الوطنية وحقوق المواطنين. وهذا النموذج هو إرث السياسات النيوليبرالية التي أثبتت عدم قدرتها على التغلب على الفقر والبطالة واللامساواة والتحديات التنموية بشكل عام، وإن استطاعت تحقيق معدلات نمو شكلية او مؤقتة لا بأس بها في بعض الإقتصادات العربية. يعتبر هذا النموذج من التحديات البنوية التي أعاققت مسار التنمية في المنطقة العربية، وهو مرتبط بشكل كبير بالهيكلة الاقتصادية والمالية العالمية التي لم يعد النظر بها حتى الآن. فبنية النظام المالي العالمي يغلب عليها الإقتصاد المالي بدلاً من الإقتصاد الحقيقي وتزيد من التقلبات المالية، وهي لا تزال تغلب التدفقات من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة، مما يؤدي إلى تراكم الدين العام وضعف الاستثمارات في المنطقة العربية. هذا بالإضافة إلى بنية النظام التجاري العالمي الذي لا يسمح بالمواءمة بين قدرات الدول النامية وحجم اقتصاداتها من جهة، ودرجة

انفتاح أسواقها وانخراطها في الأسواق العالمية من جهة أخرى، وإلى الحوكمة في النظام العالمي التي لا تسمح بالمشاركة الفعالة للدول النامية.

أما سياسات إعادة توزيع الثروات، أي الأنظمة الضريبية، فهي تتوجه بشكل عام إلى تخفيف الضرائب على الشركات وزيادتها على المستهلكين عبر الضريبة على القيمة المضافة، أو إلى تقديم التنازلات والإعفاءات الضريبية في ظل نموذج تنموي اعتمد بشكل أساسي على دور القطاع الخاص. كما تتميز الأنظمة الضريبية في العالم العربي بضعف الجباية والتهرب الضريبي، مما يرتبط جزئياً بضعف قدرات المؤسسات المعنية بذلك وبتزايد بحجم الاقتصاد غير الرسمي لأسباب عدة منها سياسات "الانفتاح" والعولمة النيوليبرالية، الطفرة السبائية، هجرة الأرياف إلى المدن، وكذلك موجات هجرة وافدة كبيرة، بالإضافة إلى طبيعة الاقتصادات الريعية. إن تراجع الإيرادات الضريبية يزيد من الحاجة إلى التمويل الخارجي، مما يؤدي بدوره إلى تراكم الديون وتراجع الاستثمارات. وقد أصبحت خدمة الدين العام تحتل جزءاً كبيراً من الموازنة في عدد غير قليل من الدول العربية، في حين اعتمدت هذه الأخيرة بشكل كبير على سياسة التجاهل والمماطلة أو الاعتماد على صفقات سياسية لا يمكن التنبؤ بنتائجها. إن الضرائب وسيلة في غاية الأهمية لحشد الموارد المحلية وتعزيز المساواة والمواطنة. إلا أنه بدل التعامل معها بما هي مصدر أول ومستدام للموارد وثيق الارتباط بالرؤية التنموية الوطنية في البلد المعين، فإنه يتم استخدامها بشكل حصري تقريباً لسد العجز أو تحسين التوازن المالي في ميزانية الدولة. انطلاقاً من هذه المعطيات، تبرز الحاجة الأساسية لإحداث نقلة نوعية في الانظمة الضريبية وفلسفتها في البلدان العربية، بما في ذلك استعادة الدور التنظيمي للدولة من أجل وضع السياسات التي تحمي حقوق المواطنين وتؤمن التوزيع العادل للثروات.

بالنسبة لسياسات الحماية الاجتماعية، تبقى بمعظمها تستند إلى مقارنة مجتزأة واستهدافية بدلاً من مقارنة حقوقية وشاملة. فهي تتألف عادة من شبكات أمان اجتماعي تقدم حلولاً آنية ومحدودة ولا تسمح بالخروج الجذري من دائرة الفقر. كما تعاني من المحدودية في نطاق التغطية، أي تستثني أو لا تتصف أحياناً العاملين في القطاع الرسمي والعاطلين عن العمل والأطفال والمسنين والمعوقين، بالإضافة إلى سوء الحوكمة وضعف التمويل. وقد ثبت أن هذه الوسائل والادوات لم تنجح في تقليص الفقر ولا في ردم فجوة اللامساواة في المجتمعات العربية، ولكن لا تزال المكابرة هي سيدة الموقف، ولا يزال الترويج لهذه البرامج المعزولة عن سياسات اجتماعية شاملة هو السائد، وبما يخالف توجهات اجندة 2030.

يعتبر التعاون التنموي بين مختلف الشركاء من أجل التنمية إحدى أهم النقاط الجديدة التي نصت عليها اجندة 2030 تطويراً لما جاء في اهداف الألفية. فقد نصت على الشراكة على اساس "المسؤولية المشتركة ولكن المتفاوتة" في ما يتعلق بالتعاون بين الدول المتقدمة والنامية. وقد حصلت مقاومة كبيرة في على المستوى العالمي لحصر هذه المبدأ في الجانب البيئي ورفض تعميمه على الأبعاد الأخرى للعملية التنموية، الأمر الذي لا يزال مجال صراع مفتوح بين المجتمع المدني والدول النامية، وبين دول الشمال والشركات العالمية والمؤسسات المالية العالمية. عملياً، يعني هذا المبدأ إعادة ترتيب العلاقات بين الشركاء على مختلف المستويات وتوزيع الأدوار والمسؤوليات بما يضمن التنمية الشاملة. فالدول العربية تتعرض لضغط كبير بفعل العولمة، مما يؤثر على حيز السياسات الوطني، ولا يسمح دائماً باتخاذ سياسات تدعم أولويات التنمية الوطنية، مما يطرح أهمية إعادة النظر في العلاقات التي تحكم النظام العالمي والتي تعيق عملية التنمية.

في المنطقة العربية، يغيب الحوار الحقيقي والمأسس بين شركاء التنمية (القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني، المنظمات العمالية، وسائل الاعلام)، كما لا يسمح - عموماً - للمجتمع المدني ان يساهم في رسم السياسات بسبب القمع الذي يتعرض له، مما يحد من القدرة على وضع سياسات تنمية دامجة ومتسقة وفعالة. وفي حين لعبت المساعدات الإنمائية الرسمية دوراً كبيراً في سد ثغرات التمويل، لم تستطع هذه المعونة القيام بدور تنموي يذكر، خاصة بعد تحول معظمها إلى مساعدات إنسانية في ظل الأزمات، وبحكم ارتباط الكثير منها بشروط سياسية. وتفترق الأنظمة العربية إلى نموذج تشاركي في الحوكمة. إذ لا يوجد مشاركة حقيقية لمختلف الشركاء الوطنيين وأصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات وتطبيق البرامج، وهناك صعوبة في

الوصول الى المعلومات والمصادر، بالإضافة الى غياب الحوار الاجتماعي. ولا يمكن الحديث عن أنظمة النزاهة الوطنية، التي تتضمن حزمة من القوانين التي تضمن الحوكمة والمساءلة المجتمعية والفصل ما بين السلطات والإفصاح. كما تشهد الأنظمة العربية تسييس المنظومة القضائية في معظم الاحيان مما يعكس على أداؤها لمهامها في مراقبة الادارة والدستور والمالية. هذا بالإضافة إلى عدم شفافية حوكمة القطاع الخاص والعلاقة بينه وبين الدولة. والحوكمة الرشيدة تعتبر أساساً للتنمية وبناء الأمن والسلام، فقد نص الهدف 16 من أجندة التنمية المستدامة أن "لا أمن ولا سلم دون حوكمة وتنمية والعكس صحيح".

إلا أن الحوكمة ليست أزمة إدارية فقط ولا هي محصورة بالنطاق الوطني. فالنقاش في مشكلات الحوكمة لا يمكن أن يفصل عن بنية النظام العالمي الذي يؤدي بشكل كبير الى انتشار رأسمالية المحاسيب وازدياد مديونية الدول النامية. كما ان ضيق الحيز السياسي المتاح للدول النامية نتيجة هذه البنية العالمية يؤثر بشكل مباشر على سيادة الدول وقدرتها على ترتيب سياساتها بحسب أولوياتها الوطنية. وهذا يؤدي بدوره إلى ضرب آليات المساءلة والمحاسبة واللجوء من جديد إلى آليات المساءلة الخارجية. وفي هذا السياق، يمكن أيضاً الحديث عن الفساد البنوي في الأنظمة العربية. ففي حين تتطلب الحوكمة الرشيدة القضاء على الفساد بشكل أساسي، ينبغي فتح نقاش أكثر جذرية حول مفهوم الفساد وما يعنيه. الفساد الذي يجتذب معظم النقاشات في اطار أجندة التنمية المستدامة هو إساءة استعمال السلطة والأموال العامة من قبل أفراد في السلطة، مما يستوجب بناء مؤسسات قوية وتعزيز استقلالية القضاء وضمان الشفافية والمساءلة. إلا أن الفساد الموجود في معظم الدول العربية بات اليوم فساداً بنوياً ومأسساً. إذ أصبحت نظم سياسية وعلاقات اقتصادية بأكملها خارجة عن المساءلة، بل وأحياناً بات الفساد نمطاً أساسياً يتم اتباعه ونواة تؤسس للعلاقة بين المواطن والدولة، وهذا هو جانب الأساسي من وصف الدولة بالغبائية. ومن الضروري هنا وضع اليد على الطابع السياسي للفساد، أي ارتباطه بطبيعة الأنظمة، وليس فقط الطابع التقني أو الإداري الذي يمكن مواجهته بالآليات الموجودة أساساً. كما علينا ان نضيف ان مشكلة الفساد لا تقتصر على القطاع العام بل تشمل بقوة القطاع الخاص ايضاً، وهي لا تنحصر في المستوى الوطني بل هو تطل الآليات والمؤسسات العالمية على اختلافها، كما بينت ذلك - سبيل المثال - اوراق باناما التي كشفت خبايا نظام التهرب الضريبي على النطاق العالمي.

تسجل منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا المعدلات الأدنى للمشاركة السياسية والاقتصادية للنساء، وفي حين أن كل الدول العربية صادقت على اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة، لا تزال التحفظات على موادها تمنع تحقيق العدالة الجندرية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وتتداخل الفجوة الجندرية مع كافة الفجوات الأخرى، والتي تمثل جوانب أخرى من التمييز سواء على أساس الدين أو الطائفة أو الموقع الجغرافي أو الطبقة أو غيره. وكلما كانت المرأة منتمية لأكثر من فجوة من فجوات التمييز كان الوضع أكثر سوء. وهكذا تصبح المرأة الفقيرة والأمية والتي تسكن في المناطق الأقل تنمية هي الأكثر هشاشة في سوق العمل غير المنظم. إن معظم النقاشات التنموية في ما يتعلق بالعدالة الجندرية اليوم غالباً تنحصر في المشاركة السياسية للمرأة وتعميم المقاربة الجنوسية في المؤسسات وإلغاء القوانين التمييزية ووضع برامج محدودة النطاق لتمكين المرأة على المستوى الإقتصادي. إن هذه المقاربة تتعامل مع القضايا الجندرية كأنها بند زائد على أجندة التنمية، وليس كقضايا عابرة للقطاعات. فقد بات من الضروري اليوم الحديث عن إدماج منظور المساواة بين الجنسين بشكل عميق ومستق الرؤية التنموية، على نحو يستوعب المعوقات البنوية الاقتصادية والاجتماعية التي تحول دون وصول النساء الى الموارد بشكل مماثل للرجال وتبقيهن عرضة للقمع والعنف. ومن الضروري أن تتضمن هذه النقاشات أيضاً الثقافة الأبوية - الذكورية السائدة والتي تعمل على تهميش النساء وقمعهن وانتقاص حقوقهن وحررياتهن، والتي هي أيضاً عابرة للقضايا التنموية ولا تنحصر فقط في قضايا الجندر. كما إن جهود التنمية الحالية في العالم العربي لا زالت تعاني من استبعاد شرائح عديدة من المجتمع في العمل التنموي، وليس فقط النساء. تجدر الإشارة إلى أن الاقصاء والتهميش المضاعف الذي يعاني منه الشباب والاشخاص ذوي الاعاقة والفئات المهمشة والضعيفة وبعض الاقليات تشكل انتهاكا لحقوق الانسان ومعيقا للعملية التنموية في المنطقة ويشمل اثرها السلبي المجتمع كله.

## التوصيات

### توصيات عامة

- الإضاءة على البعدين الثقافي والسياسي كونهما يشكلان مكونين رئيسيين في العملية التنموية، الى جانب الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تم اعتمادها. وتشكل الأوضاع التي تعاني منها المنطقة من نزاعات ولجوء وتراجع تنموي والتي ترتبط أسبابها بالبعدين السياسي والثقافي تأكيداً على ضرورة اتباع مقاربة تنموية شاملة متعددة الأبعاد تتناول الأسباب الجذرية لمشاكل المنطقة ولا تكتفي بمعالجة النتائج. كما ان هذه المقاربة يتطلب تنفيذها البناء على الموارد والقدرات التي تخرتها المنطقة العربية ويشكل الغنى الثقافي والتراثي والقدرات البشرية فرصاً مهمة يجب الاستناد عليها في مجال التخطيط التنموي.
- وضع خطط واستراتيجيات تنموية وطنية ومتابعة العمل حتى التنفيذ، وتحديد الأولويات وفقاً للسياق الوطني من خلال عملية تشاركية وشفافة مسترشدة بمستوى طموح أهداف التنمية المستدامة العالمية وغاياتها، لكن مع أخذ الظروف الوطنية بعين الاعتبار.
- العمل على تحقيق التكامل في الخطط الوطنية خارج المنهج القطاعي واتباع نهجاً متكاملاً في جهود التنمية الوطنية، وهذا يتطلب العمل بشكل عابر للأهداف والمرامي المنفردة، والبحث عن الوشائج الموضوعية القائمة فيما بينها على أن لا يؤدي ذلك إلى التركيز على بعض الأهداف/القطاعات وتجاهل أخرى.
- وضع اطار مؤسساتي فعال وقادر على التنسيق والحوار مع مختلف الجهات المعنية يكلف بالتخطيط ووضع الاستراتيجيات ومتابعة تنفيذها ورصد التقدم المحقق نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- ضرورة وضع مؤشرات وطنية لرصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف والغايات التي تم اعتمادها وطنياً، وتعزيز التنسيق والتعاون بين الوزارات وداخل الإدارات وفي تحقيق التماسك الكلي للسياسات العامة.

### الأزمات والحروب والإحتلال

- التأكيد على أن العمل على التنمية يتطلب مناخاً من الرخاء والسلام وقد أتى الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة لتشجيع على "وجود مجتمعات سلمية شاملة للجميع تحقيقاً للتنمية المستدامة"، مما يستوجب وقف الحروب والنزاعات المسلحة وتحقيق الاستقرار وإنهاء التدخلات الأجنبية في دول الإقليم، والتشديد على دور الأمم المتحدة في القيام بمسئوليتها في تعزيز وترسيخ السلم الأمن لمجتمعات الإقليم.
- ضرورة اعتماد مقاربات سلمية لحل النزاعات، وترسيخ مبادئ العدالة الانتقالية، وتعزيز سيادة القانون، ودعم تحول ديمقراطي من أجل تنفيذ أهداف التنمية واعتماد الحوار كوسيلة لمعالجة الخلافات وإيجاد الحلول المناسبة لكل الأطراف، واعتماد المقاربات الشاملة التي تتناول الاسباب الجذرية للأوضاع غير المستقرة في المنطقة والتي ترتبط بابعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية والتي تنعكس بشكل مباشر على المسار التنموي.
- وضع هدف انهاء الاحتلال الاسرائيلي كهدف واضح من أهداف الشركاء التنمويين مع وضع مهلة زمنية لإنهائه.
- ضرورة الاعتراف بالحق بتقرير المصير لشعوب المنطقة واعتماده كمبدأ أساسي في ظل الصراعات القائمة.
- والتأكيد على أن المجتمع المدني شريك حقيقي في مكافحة الارهاب، مما يتطلب ضرورة التطرق الى الأسباب الجذرية للأرهاب وتداعياته التي تؤخر عملية التنمية في المنطقة، لما لها من أثار على ارتفاع نسب الفقر والبطالة وغياب فرص العمل، بالإضافة الى انعدام المساواة وغياب المقاربات الحقوقية والديمقراطية.
- دعوة كل من الامم المتحدة والجامعة العربية الى مواصلة جهود دعم معالجة موضوع النازحين واللاجئين من خلال مقاربة تؤمن حقوقهم وكرامتهم، نظراً لما له من اثار على الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، والتي تقوم بدورها باحداث تغييرات ديمغرافية وبشرية من شأنها التأثير على النسيج الاجتماعي والتنمية البشرية، مما يجعلها تساهم في رفع حدة التوتر كما تؤثر على الجهود التنموية وتضاعف الهشاشة.

- التركيز على إعادة إعمار المجتمعات وليس البنى التحتية، فالنزاعات قد تكون فرصة لبناء حقيقي للمجتمع ودولة حقيقية، وتناول آلية جديدة لتعزيز الصمود، وتوفير متطلبات الحياة الأساسية. مع التأكيد على ان مشاريع وخطط إعادة الإعمار يجب ان تراعي الاولويات الوطنية من دون تدخلات خارجية مسببة، والتأكيد على مشاركة المجتمع في تنفيذ برامج إعادة الإعمار.
- إعادة صياغة المصطلحات والمفاهيم المستخدمة في قضايا النزاع والصراعات والحروب وضرورة مراعاة استخدامها في توصيف حالات التي تعاني منها بلدان الإقليم.

### التحديات الاقتصادية والمالية

#### الأطر التجارية والاستثمارية

- العمل على سياسات وطنية تسهم في التحول من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد المنتج والمنتج لا سيما عبر دعم الصناعات الناشئة. سياسة انتاجية تعزز القدرات الوطنية وتخلق ميزات تنافسية. وتغطي مفهوم النمو المرتكز على الدخل
- التحول الجذري في مقارنة السياسات التجارية والاستثمارية للخروج من النموذج التجاري الذي يهدف الى تحرير التجارة من اجل التحرير الى مفهوم الانفتاح الاستراتيجي الذي يتواءم مع السياسات الاقتصادية الوطنية وأولوياتها الانتاجية.
- تعاون الاطراف الشريكة وطنياً في التنمية من أجل حماية حيز السياسات الوطني الذي يتعرض لضغوط من العولمة لنجاح استراتيجيات التنمية الوطنية
- الضغط والتحرك ليكون النظام العالمي التجاري موجهاً نحو التنمية وتقييم للآثار المترتبة عن الاتفاقيات التجارية الحالية والمزمع ابرامها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.
- ضرورة وجود سياسات اقليمية تشجع السياسات نحو التنمية بما يدعم الانشطة الانمائية وتتلاءم مع احتياجات كل دولة ومواردها وسوقها وتساهم في خلق فرص عمل لائق ومستدام.
- ضرورة التفكير بحلقات قيمة الانتاج الاقليمية بما يسمح بانتقال اليد العاملة بين الدول حسب العرض ويعزز القدرات الانتاجية ويخفف من المنافسة ويساهم في توسيع الاسواق وانتقال السلع.

#### سياسات اعادة التوزيع

- زيادة شفافية المالية العامة على المستوى الوطني من خلال اطر تشريعية تضمن الوصول إلى المعلومات المتعلقة بجباية الضرائب وسبل إنفاق العائدات.
- تطبيق الضرائب التصاعدية لمعالجة حالات انعدام العدالة مع تحقيق عائدات بطريقة منصفة، وتحصيل نسبة مئوية أعلى من المداخل المرتفعة مقارنة بالمداخل المتدنية، وتخصيص الموارد المحركة لمنفعة الفئات الأكثر حرماناً في المجتمع. وتعزيز مبدأ العدالة الضريبية والتوازن بين الضرائب المفروضة على الافراد على شكل ضرائب على الدخل وضرائب على المشتريات من جهة والضرائب المفروضة على الشركات والاستثمارات الضخمة من جهة ثانية.

- إلغاء الحوافز الضريبية التمييزية والجنات الضريبية، ولجم التهرب الضريبي من شركات عابرة للحدود وفرار رؤوس الأموال من خلال التهرب الضريبي. يجب الزام الشركات الكبرى بالإبلاغ المنتظم بمستحققاتها الضريبية، إلى جانب تأثيراتها في التنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

#### سياسات الحماية الاجتماعية

- الانتقال من مفهوم الرعاية والاستهداف الى المفهوم الحقوقي في الحماية الاجتماعية الشاملة الدول ملزمة قانوناً بتأسيس نظم للحماية الاجتماعية الشاملة، من خلال عقد اجتماعي جديد يعترف بالحماية الاجتماعية كحق إنساني وأحد أبرز وسائل اعادة التوزيع والثروة.

• دعوة المجتمع الدولي الى التمسك بمبادرة أرضيات الحماية الاجتماعية التي تنطلق من المقاربة الحقوقية وتشمل سياسات الحماية الاجتماعية في حزمة واحدة، بدلاً من مقاربات مجزأة للحماية الاجتماعية على المستوى الوطني.

• الحاجة إلى إعادة النظر في دور الدولة فيما يختص بالعلاقة مع الشركاء الآخرين من أجل قيادة حوار اجتماعي بين مختلف المكونات الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك ممثلون عن قطاع الأعمال، ومنظمات المجتمع المدني، والنقابات العمالية، والحركات النسائية والشبابية والثقافية وتلك الخاصة بالأشخاص المعوقين مما يساهم في تحديد دور كل من الاطراف في العملية التنموية وفي الحماية الاجتماعية.

• ضرورة زيادة نسبة الإنفاق الاجتماعي من إجمالي الإنفاق الحكومي، على ان يتم ربط خطط الإصلاح باعتماد وتنفيذ سياسة اجتماعية شاملة ومنكاملة.

#### سياسات العمل

• مراجعة النموذج التنموي بهدف تعزيز الخيارات الانتاجية وتطوير قطاعي التصنيع والزراعة القادرين على توليد فرص عمل مستدامة ولائقة.

• مطالبة الدول العربية بتطبيق معايير العمل اللائق التي التزمت بها والتي تتضمن تأمين الحق بالعمل وتأمين شروط وظروف وبدلات ملائمة، وحماية الحق في التمثيل النقابي وتمكين النقابات من المشاركة الفعلية في رسم السياسات العامة وفي الحوار الاجتماعي المتعدد الاطراف.

• تأمين شروط العمل اللائق للعمال المهاجرين من وإلى الدول العربية.

• في ضل النزاعات الموجوده في المنطقه وما يلحقها من ارتفاع حجم موجات اللجوء وعدم مرونة قوانين الهجره في المنطقه، بالإضافة الى ارتفاع حجم البطالة بين صفوف الشباب، فقد انعكس ذلك مباشرة على سوق العمل من خلال توسع شريحة القطاع غير المنظم على حساب القطاع المنظم بما يشكل خطراً على ارضيات الحماية الاجتماعيه، الأمر الذي بات موجبا الى اعاده تعريف سوق العمل بالمجمل واعادة صياغة تعريف البطاله بناء على قوة العمل.

#### التعاون التنموي

• التأكيد على أهمية مفهوم الشراكة على الصعيدين الوطني والدولي بين جميع أصحاب المصلحة (من حكومات ومجتمع مدني وقطاع خاص) على ان تكون الشراكة فعلية وليست شكلية، وتعتمد على الحوار بين جميع الأطراف من خلال تعزيز دور المؤسسات والأطر التي ترعى هكذا حوارات ومن ضمنها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجامعة الدول العربية.

• لإعادة الاعتبار لدور المجتمع المدني على المستوى الإقليمي من خلال تأمين بيئة تمكينية تؤمن مجموعة الشروط القانونية والتنظيمية والسياسية التي تؤثر على قدرة المجتمع المدني في الانخراط في أجندة 2030، بالإضافة الى ضرورة اشراك المجتمع المدني في كل مراحل تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج والمتابعة والمراجعة

• ضرورة اشراك النقابات وعدم افراغها من مضمونها واغفال دورها الهام الذي تقوم به في سبيل تحقيق التنمية.

• اعداد خطة عمل لتنفيذ العقد العربي لمنظمات المجتمع المدني (2016-2026) الذي تم اعتماده في ديسمبر 2015، بمشاركة الخبراء المعنيين من منظمات المجتمع المدني العربية، والخبراء الدوليين والاقليميين. وذلك للاسراع في تنفيذ الانشطة والبرامج المدرجة بالعقد العربي لمنظمات المجتمع المدني، مع التأكيد على ضرورة اشراك منظمات واتحادات وشبكات وهيئات المجتمع المدني العربية والاقليمية والدولية في هذه الانشطة- كون هذا العقد اعتمد خصيصا لدعم منظمات المجتمع المدني العربية العاملة على تنفيذ اهداف التنمية المستدامة 2030.

- الطلب من الامانة العامة لجامعة الدول العربية سرعة الانتهاء من وضع الضوابط والمعايير الخاصة بمنح صفة مراقب لمنظمات المجتمع المدني لتسهيل انخراطها في مسيرة التنمية
- العمل على إيجاد آلية إقليمية لبناء توافق حول وسائل التمويل على المستوى الإقليمي وتفعيل الالتزامات والوعود وذلك من خلال اشراك القطاع الخاص العربي ليحل محل التمويل الاجنبي، مع التشديد على التزامه بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية وبحقوق الانسان.
- التأكيد على أهمية التعاون الإقليمي في مجال المعرفة والتكنولوجيا بما يقلل الكلفة ويزيد الفعالية .
- الاضاءة على دور القطاع الخاص الاساسي في العملية التنموية خاصة في مجالات الاستثمار والانتاج لتوليد فرص عمل مع التركيز على ضرورة التنبه الى مخاطر الشراكات بين القطاعين العام والخاص في ظل ضعف المؤسسات العامة في البلدان العربية، مما يؤدي الى اختلال التوازن في هذه الشراكات لصالح القطاع الخاص ويعرض حق المواطن بالحصول على الخدمات العامة للانتهاك، بسبب ارتفاع اسعار الخدمة او قلة جودته أو تحميل أعباء مالية ضخمة على الموازنات العامة.
- بناء شراكة دولية حقيقية تقوم على الندية والاحترام والالتزام بمنظومة الحقوق وضرورة الضغط من قبل الدول النامية بغية تحقيق مزيد من الشفافية والديمقراطية والمشاركة ومراجعة نظام التصويت بما في ذلك في المؤسسات المالية الدولية بما يزيد من فعالية تمثيل وتأثير الدول النامية في قرارات هذه المؤسسات.

### الحوكمة

- اعتماد أنظمة نزاهة وطنية شاملة تضمن مبادئ الحوكمة في أعمدة الدولة التشريعية والقضائية والتنفيذية والهيئات المستقلة والمجتمع المدني والإعلام والقطاع الخاص. ويتضمن ذلك تنظيم العلاقة بين هذه القطاعات وسن القوانين التي تضمن المقاربة الشاملة لعمليات المشاركة والمساءلة والشفافية والإفصاح.
- اشراك المجتمع المدني والإعلام في المساءلة والمراقبة بتفعيل قوانين تضمن الحريات العامة وحق الوصول إلى المعلومة وحماية المبلغين والشهود وفق المعايير الدولية. وتطبيق مبادئ الحوكمة في هذه القطاعات.
- تفعيل النصوص الدستورية لمبدأ فصل السلطات بما يضمن استقلال السلطة القضائية والهيئات الرقابية ماليا وإداريا. وضمان نزاهة الأحكام القضائية بمعزل عن المؤثرات السياسية. وتفعيل دور السلطات التشريعية في المساءلة ومتابعة تقارير الهيئات الرقابية حول أداء السلطة التنفيذية
- مواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية والامثال لتفعيلها وخصوصا الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد.
- التزام المنظمات والجهات الإقليمية والدولية باحترام أولويات الدول وخياراتها التي وضعت بالشراكة مع المجتمع المدني.
- اعتماد اللامركزية كأساس الإدارة المحلية واعطائها الصلاحيات التي تضمن تنفيذها لخططها التنموية والخدماتية حسب الاحتياجات المحلية باستقلالية.
- حوكمة القطاع الخاص وتنظيم علاقته مع القطاع العام والملكية النفعية.
- شفافية موازنات الدفاع.
- ضمانات عدم الإفلات من العقاب ومحاكمة الفاسدين والعمل على استرداد الأموال والأصول المنهوبة بما يضمن توزيعها العادل وتفعيل قوانين مكافحة غسل الأموال.

### العدالة الجنديرية

- ضرورة بلورة رؤية عربية موحدة تتناول خطة التنمية المستدامة للعام 2030 من منظور النوع الاجتماعي، في ظل أولويات المنطقة العربية.

- ضرورة إدماج قضايا النوع الاجتماعي في الموازنة Gender Responsive Budgeting من خلال تبني سياسات اقتصادية واجتماعية تستجيب للاحتياجات المختلفة أو المتباينة للنساء والرجال باعتبارها أداة هامة للحد من اللامساواة بين الجنسين.
- ضرورة الانتقال من فكرة تعميم المساواة الجندرية الى الإنصاف، وأن يكون ذلك معياراً لقياس مدى نجاح التنمية وليس فقط احد نتائجها الثانوية.
- مواجهة الثقافة الذكورية الأبوية الإقصائية، والعمل على إلغاء تزواج السياسة مع الدين والحد من التطرف الذي يؤثر بشكل أساسي على النساء، مواجهة تنمية النساء في التربية والتعليم والإعلام.
- إدماج قضايا الجندر في قضايا الأمن والموارد الطبيعية.
- المواءمة مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، خاصة في ما يتعلق بقانون الجنسية، ورفع التحفظات عن اتفاقية سيداو وسن قوانين زجرية تحد من العنف والتحرش.
- وضع تشريعات منصفة للعمل الزراعي والمنزلي.

### التحديات الإجتماعية

- محاربة اقضاء الشباب لما يلعب هذا الأقصاء من دور خطير في انتشار الجريمة والمخدرات والتطرف الذي أصبح يمثل داء في المنطقة.
- تعزيز مفهوم الحق في السكن لما لهذا الحق او غيابه او غياب قدره على تحسين شروطه من انعكاسات اجتماعية وخاصة على شريحتي الشباب والفقراء.

### الثقافة

- يقوم عنصر ثقافته كاحد الأسس التنموية، ويجدر ربطه مع الأجنده 20-30 على قاعدة العلوم و المهارات و الابتكار
- اصلاح التعليم و بشكل اساسي منظومة القيم الخاصة بحقوق الانسان و الاستدامة على صعيد المناهج.
- تغيير المناهج من التلقين الى البحث و الابتكار.
- تعزيز اصلاح التعليم التقني من خلال التعليم المبكر و المواءمة مع احتياجات سوق العمل.
- اصلاح التعليم الجامعي من خلال انشاء مراكز الأبحاث المشتركة على مستوى الأقاليم و تشجيع و تعزيز ادوات التفكير الهادف الى الابتكار.

### القيم

- تعزيز قيم المواطنة من خلال تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان و المساواة بين الرجال والنساء.
- قيم العمل: تعظيم وتعزيز العمل بما يعكس على الأستدامة في التنمية.
- الترويج لقيم الأستدامة وقيم السلم والأمن.

### التنمية الدامجة

- ضرورة اعتماد اطار عمل تنموي شامل يرتكز على المبادئ الحقوقية التي كرسنها الاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة و ضمان تمثيل الاشخاص ذوي الاعاقة بمختلف فئاتهم في كل مراحل بلورة الخطط التنموية الوطنية و الاقليمية وتنفيذها و مراقبة التنفيذ، ووضع التشريعات التي تراعي المعايير و الاتفاقيات الدولية التي تساهم في تطوير دمج الاشخاص المعوقين اقتصاديا واجتماعيا و الحرص على تطبيقها بشكل جدي.
- تكافؤ الفرص بما يعنيه من وضع قوانين منصفة و سياسات تمييز ايجابي و اعتماد آليات ميسرة.
- العمل على التحويل في الثقافات الإقصائية و المهمشة للمعوقين، ضمان خدمات دامجة و متاحة لكل الناس، اعتبار قضية المعوقين قضية عابرة للقطاعات.
- بناء قدرات صناعات السياسات للتعامل مع احتياجات الأشخاص المعوقين، و بناء قدرات الأشخاص المعوقين للتمكن من المراقبة.

- الحوار من أجل معرفة العوائق لدى الدولة في اعتبار احتياجات الأشخاص المعوقين والعمل على ايجاد الحلول.
- إصلاح الهيكلية الإدارية و ايجاد آليات للتعامل مع احتياجات الأشخاص المعوقين.
- خلق تنافس في القطاع الخاص يعزز المبادرات من أجل العمل على التنمية الدامجة.

### الموارد الطبيعية والأجيال المستقبلية

- إلزام الدول بتحقيق أهداف التنمية المستدامة دون الإخلال بالتزاماتها في حماية الموارد الطبيعية للأجيال المستقبلية، وتأكيد الدول على أن الحفاظ على البيئة وعملية تحقيق التنمية أمران لا يتجزأ ولا يمكن تنفيذ التنمية بانتهاك الحق في البيئة سليمة ونظيفة ومستدامة.
- ضرورة تحويل اقتصادي شامل، وتحويل فلسفة الاستهلاك، والامتداد العمراني غير المتوازن والعشوائي، من أجل تحقيق مبدأ الاستدامة.
- التوقف عن الإدارة غير التشاركية للموارد الطبيعية وخاصة اتفاقيات تبادل مساحات شاسعة من الأراضي والغابات والأراضي الزراعية وتهديد البيئة، وهو في صميم مسؤولية والتزامات الحكومات، مع حمايتها من أطراف ثالثة أخرى تعمل على تهديد تلك الموارد أو الإضرار بها.
- اعتماد الشفافية في اتفاقيات الشراكة بين القطاع العام والخاص فيما يتعلق باستغلال الموارد الطبيعية، وعدم تفضيل مبدأ الربح على الديمومة للموارد الطبيعية.
- الاهتمام بالهدف رقم (12)، والمتعلق بأنماط الانتاج والاستهلاك المستدام بقضية إدارة الموارد الطبيعية بشكل عادل ومستدام.
- إلزام المستثمرين والأنشطة المختلفة التجارية بالحفاظ على البيئة والتنوع الحيوي بمشاركة المجتمع المدني، والسكان الأصليين.
- التأكيد على دور المنظمات الوطنية المعنية بتنفيذ التنمية المستدامة، في متابعة ومراقبة الحفاظ على استدامة الموارد الطبيعية، واحترام تجدها والحفاظ على التوازن البيئي للصحراء والغابات، وحث الحكومات على اتباع سياسات واصدار قوانين تراعي النظام البيئي وتحميه؛
- ضرورة توفير المعلومات من مؤسسات التمويل الدولية بشأن المشاريع الخاصة مع بلدان الإقليم باستغلال الموارد الطبيعية ومشاريع الصناعات الاستخراجية،
- وجود أطر تشاركية ديمقراطية للمجتمعات المحلية في إدارة الموارد الطبيعية واستدامتها؛
- التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في إدارة موارده الطبيعية وعدم الاعتراف بممارسات سلطات الاحتلال في استغلال تلك الموارد، والتذكير بضرورة التزام مؤسسات التمويل الدولية بعدم تقديم الدعم ومساعدة الاحتلال الذي ينتهك حقوق الشعب الفلسطيني في التمتع بموارده الطبيعية ومن ضمنها إدراتها؛
- الإنضمام إلى اتفاقية الشفافية في الصناعات الاستخراجية التي تعزز المشاركة في إدارة الصناعات الاستخراجية بمشاركة المجتمع المدني مع القطاع الخاص.